`Distribution: Restricted
Original: English

EB 2002/75/R.20
البند 10(جـ)(ii) من جدول الأعمال

19 March 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والسبعون

روما، 22–23 أبريل/نيسان 2002

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

من أجل

مشروع مساندة مبادرات المجتمعات المحلية في أودومكساي

Document # 241926
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة منطقة المشروع – مقاطعة أودوماكساي		**iv**
موجز القرض		**v**
موجز المشروع		**vi**
الجزء الأول –	**الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق**	**1**
ألف –	الاقتصاد والقطاع الزراعي	1
باء –	الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة	2
جيم –	استراتيجية الصندوق فى تعاونه مع لاو	3
الجزء الثاني –	**المشروع**	**4**
ألف –	منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة	4
باء –	أهداف المشروع ونطاقه	6
جيم –	عناصر المشروع	6
دال –	التكاليف والتمويل	11
هاء –	التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها	14
واو –	التنظيم والإدارة	14
زاي –	المبررات الاقتصادية	15
حاء –	تقدير المخاطر وإدارتها	17
طاء –	الأثر البيئي	17
ياء –	السمات الابتكارية	18
الجزء الثالث –	**الوثائق القانونية والسند القانوني**	**18**
الجزء الرابع –	**التوصية**	**18**
الملحق		
	موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها	**19**

APPENDIXES الذيـــول

الصفحة

1 I. COUNTRY DATA

الأول - البيانات القطرية

2 II. PREVIOUS IFAD FINANCING

الثاني - التمويل السابق للصندوق

3 III. LOGICAL FRAMEWORK

الثالث - الإطار المنطقي

7 IV. QUANTITATIVE INPUTS, TARGETS AND KEY PROJECT FACTORS

الرابع - كميات المدخلات، والأهداف وعوامل المشروع الرئيسية

8 V. COSTS AND FINANCING

الخامس - التكاليف والتمويل

10 VI. ORGANIZATION AND MANAGEMENT

السادس - التنظيم والإدارة

15 VII. ECONOMIC AND FINANCIAL ANALYSIS

السابع - التحليل الاقتصادي والمالي

معادلات العملة

وحدة العملة	=	كيب لاو جديد
1.00 دولار أمريكي	=	9.500 كيب
1.00 كيب	=	0.00010526 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

السنة المالية

لحكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

1 أكتوبر/تشرين الأول – 30 سبتمبر/أيلول

خريطة منطقة المشروع – مقاطعة أودومكساي

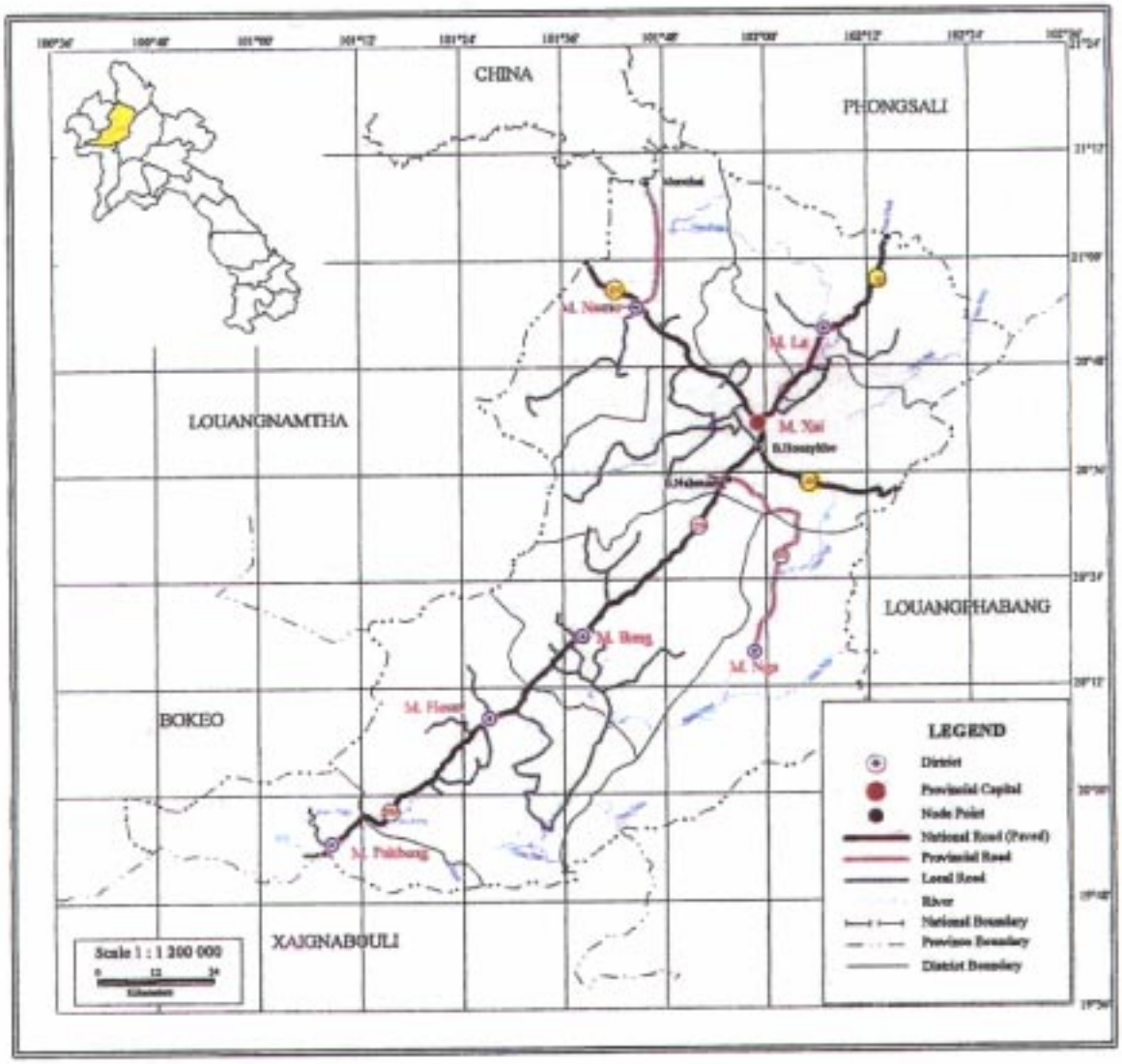

المصدر: تقرير التقييم للصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

مشروع مساندة مبادرات المجتمعات المحلية في أودومكساي

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
الوكالة المنفذة:	حكومة مقاطعة أودومكساي
التكلفة الكلية للمشروع:	21.14 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	10.80 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 13.41 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة
الجهتان المشتركتان في التمويل:	لوكسمبورغ وبرنامج الأغذية العالمي
قيمة التمويل المشترك:	لوكسمبورغ:1.77. مليون دولار أمريكي برنامج الأغذية العالمي:1.76 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	منح
مساهمة المقترض:	3.67 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	539.000 دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز المشروع

من هم المستفيدون؟ يتألف المستفيدون من نحو 000 29 أسرة، أو 700 117 نسمة يعيشون تحت خط الفقر على الصعيد الوطني في محافظة أودومكساي. وتعتبر هذه المحافظة ثاني أشد محافظات القطر فقرا حيث يبلغ مؤشر الجدول القياسي للفقر فيها 73.2 في المائة. وينتمي معظم الأسر المستهدفة إلى مجموعات عرقية تعيش في المناطق الوسطى والمرتفعات وتمارس الزراعة الانتقالية وإنتاج الأفيون. وتشكل النساء جزءا مهما من المجموعة المستهدفة بسبب الدور الرئيسي الذي تلعبه المرأة في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية. ومن المتوقع أن يعود المشروع، بعد إنتهاء مرحلة التنفيذ، بالفائدة المباشرة على نحو 200 64 نسمة (000 10 أسرة) في 187 قرية، أو 27% من سكان الريف في أودومكساي.

لماذا هم فقراء؟ المستهدفون فقراء بسبب: (i) افتقارهم إلى مساحة كافية من أراضي زراعة الأرز وغير ذلك من الموارد الإنتاجية؛ (ii) افتقارهم إلى التكنولوجيا المحسنة أو رأس المال المطلوب للاستثمار في الفرص المدرة للدخل؛ (iii) اشتراكهم في الزراعة المتنقلة وإنتاج الأفيون واستهلاكه؛ (iv) افتقارهم إلى خدمات المساندة الحكومية والخدمات الاجتماعية وطرق الوصل الريفية.

كيف سيعود المشروع بالفائدة على المجموعة المستهدفة؟ سيعود المشروع بالفائدة على المجموعة المستهدفة من خلال: (i) تحسين قدرة الفقراء ومنظماتهم على الاستخدام الفعال لمواردهم الطبيعية ومن الخدمات المتاحة لتنميتهم اجتماعيا واقتصاديا وذلك من خلال التعبئة المجتمعية والتنمية التشاركية؛ (ii) نقل التكنولوجيا الإنتاجية البسيطة والمجربة لزيادة الدخل الأسري والإنتاجية الزراعية وتقليل الاعتماد على الزراعة الانتقالية وإنتاج الأفيون بتنفيذ برنامج للإرشاد المجتمعي وإدارة الموارد الطبيعية؛ (iii) إصلاح و/أو إنشاء الشبكات الصغيرة للري والتحكم في المياه لتحسين الإنتاجية الزراعية في موسمي الأمطار والجفاف على السواء؛ (iv) توفير مياه الشرب النقية وطرق المواصلات لتحسين الأحوال الصحية للمجموعة المستهدفة وإنتاجية عملهم وزيادة فرص التسويق أمامهم؛ (v) تخصص جزء داخلي في بعض طلاب من أجل تلاميذ الأقليات العرقية الذين يعيشون في القرى النائية؛ (vi) تقديم الخدمات المالية الريفية لدعم الاستثمار في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية المدرة للدخل؛ (vii) تقديم الدعم المؤسسي لمقدمي الخدمات المحليين من أجل تدعيم قدرتهم على تقديم الخدمات بشكل فعال للمجموعة المستهدفة بأسلوب قائم على مشاركتهم ويلبي احتياجاتهم.

كيف سيشترك المستفيدون في المشروع؟ سيدعم المشروع مبادرات المجموعة المستهدفة واتباع نهج مواءمة التنمية التشاركية باعتباره النهج الأساسي لضمان مشاركتهم في المشروع وملكيتهم له ومن ثم تحقيق الاستدامة له. وسوف يشترك القرويون في التنمية المجتمعية والتخطيط التشاركي والبيانات العملية الحقلية وتدريب المزارعين على العمل كمرشدين بيطريين قرويين، وإقامة أشغال البنية الأساسية الريفية. وسوف يسهم المستفيدون في إنشاء مرافق الري والإمداد بالمياه وطرق الوصل الريفية ويتحملون المسؤولية الكاملة عن تشغيلها وصيانتها. كما سيشتركون في اتخاذ القرارات وتقدير التأثير على المستفيدين على مستوى القرى والأقسام والمحافظات.

السمات الابتكارية – تشتمل السمات الابتكارية لمشروع الصندوق في لاو على: (i) أن هذا هو أول مشروع يمول بقرض خارجي من أجل دعم تنفيذ البرامج الوطنية لخفض الفقر؛ (ii) التركيز على زراعة المنتجات الحرجية غير الخشبية المرتبطة بالإدارة المستدامة لمناطق الغابات وحصاد هذه المنتجات وتسويقها جماعيا؛ (iii) تقديم المساندة للاتحاد النسائي في لاو من أجل دمج قضايا تمايز الجنسين في جميع أنشطة المشروع؛ (iv) دمج تنفيذ المشروع في النظم الحكومية القائمة بدون إقامة هياكل موازية للمشروع ضمانا للاستدامة المؤسسية؛ (v) استخدام تعبئة المجتمع المحلي والتنمية المجتمعية والتخطيط التشاركي كمداخل ووسائل ربط بجميع أنشطة المشروعات على المستوى القروي؛ (vi) إضفاء الطابع المؤسسي على عملية تقدير التأثير؛ (vii) تنفيذ برنامج لبناء القدرات من أجل تزويد الشباب المهارات الأساسية التي تمكن بعضهم من العمل كمتطوعين قرويين؛ (viii) التركيز على بناء القدرات على مستوى القرى والأقسام بما يتفق وسياسة الحكومة في تحقيق اللامركزية.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
من أجل
مشروع مساندة مبادرات المجتمعات المحلية في أودومكساي

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بما قيمته 10.80 وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 13.41 مليون دولار أمريكي تقريبا)، بشروط تيسيرية للغاية، وذلك للمعاونة في تمويل مشروع مساندة مبادرات المجتمعات المحلية في أودومكساي. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - تبلغ مساحة لاو 000 231 كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها 5.2 مليون نسمة، أو 000 830 أسرة، ويتزايدون بمعدل 2.4% السنة. ويعيش ما يربو على 80% من السكان في المناطق الريفية ويقل عمر 44% منهم عن 15 عاما. وتصنف لاو كواحدة من أقل البلدان نموا نظرا لأن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فيها بلغ 290 دولارا أمريكيا وفي عام 2000، كما بلغ معدل الجدول القياسي للتنمية البشرية 0.476 نقطة في عام 1999، وبلغ عدد فقراء الريف نحو 2.1 مليون نسمة، أو 53% من مجموع السكان. ويبلغ متوسط العمر المرتقب عند الميلاد 54 عاما، ويبلغ معدل وفيات الرضع 93 في الألف مولود ويعاني 43% من الأطفال تحت سن الخامسة من سوء التغذية. ويبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الكبار 51 في المائة. وكثيرا ما تفتقر المناطق الريفية إلى الخدمات العامة مثل المدارس والمراكز الصحية والطرق. ولا تصل مياه الشرب النقية إلى 32% من السكان.

2 - حقق الناتج المحلي الإجمالي نموا قدره 6.6% سنويا في الفترة من 1990 إلى 1999. وبلغ معدل نمو الناتج القومي الإجمالي 5.0% في عام 2000، وبلغت القيمة الرسمية للناتج المحلي الإجمالي 1.709 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 310 دولارات أمريكية للفرد. ويرجع الانخفاض الأخيرة في معدل النمو أساسا إلى ضعف السياسات المحلية التي تفاقمت أوضاعها بسبب الأزمة المالية الجارية في الإقليم. ومن المتوقع أن يعود معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع حيث من المتوقع أن يبلغ 6.5%في عام 2002. وفي عام 1999، بلغت نسبة مجموع

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

خدمة الدين إلى صادرات السلع والخدمات 7.7% في 1999؛ ولم يتجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر 79 مليون دولار أمريكي في نفس السنة.

3 - في عام 2000، حقق القطاع الزراعي نحو 53% من الناتج المحلي الإجمالي والصناعة 22% والخدمات 25%. وتستوعب الزراعة 86% من القوة العاملة، والطابع المعيشي هو الطابع السائد فيها. وفي عام 1998، حققت المحاصيل 52% من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع بينما حقق الإنتاج الحيواني والسمكي 37% والحرجي 11 في المائة. والأرز هو المحصول الرئيسي حيث يخصص 80% من مجموع مساحة الأراضي الزراعية البالغ قدره 000 800 هكتار لانتاج الأرز الذي بلغ ما يقدر بنحو 2.2 مليون طن في عام 2000. وتبلغ مساحة الأراضي المروية 19.3% من مجموع المساحة الزراعية. والمحاصيل الرئيسية، غير الأرز، هي التبغ والبن ثم الذرة والمحاصيل الجذرية والفول السوداني وفول الصويا والقطن. وتشغل المحاصيل التي تنتج بنظام الزراعة الانتقالية نحو ثلث المساحة الزراعية. وتنتشر زراعة أشجار الخشخاش في المرتفعات الشمالية، ويقدر الإنتاج في عام 2000 بنحو 167 طنا في مساحة 000 19 هكتار. ويعتبر الإنتاج الحيواني مصدرا رئيسيا لدخول المزارعين ومدخراتهم. وتشكل الغابات 54% من مساحة القطر. وتوفر المنتجات الحرجية غير الخشبية مصدرا مهما لإنتاج الأغذية والدخل للأسر الفقيرة.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

4 - روعي في تصميم المشروع ووضع ترتيبات تنفيذه عدد من الدروس المستفادة من تجربة الصندوق وغيره من الشركاء الإنمائيين في لاو: (i) ينبغي للتنمية المجتمعية والتخطيط القائم على المشاركة على المستوى القروي أن يشكلا جزءا لا يتجزأ من تصميم المشروع وتنفيذه، وينبغي أن تتولى وكالة حكومية المسؤولية عن التنسيق؛ (ii) ينبغي أن يتسم تصميم المشروع بالبساطة والمرونة بما يسمح بإدخال التعديلات عليه أثناء التنفيذ؛ (iii) ينبغي أن يكون تنفيذ المشروع لامركزيا بحيث تسند المسؤولية إلى مسؤولين في المحافظات والأقسام والقرى بأقصى قدر ممكن وعلى مراحل تتفق والقدرة المؤسسية المتاحة؛ (iv) ينبغي إدماج التخطيط والتنفيذ اللامركزي للمشروع في هيكل الحكومة ونظمها؛ (v) يجب أن يركز المشروع بقوة على الأنشطة التي تؤدي إلى التحسن المباشر للأحوال المعيشية للمجموعة المستهدفة؛ (vi) يعتبر وجود عدد كاف من الموظفين المؤهلين شرطا لا غنى عنه لتنفيذ المشروع بشكل فعال؛ (vii) ينبغي إصدار شهادات استخدام الأرض قبل تخطيط شبكات الري لضمان مشاركة المستفيدين وملكيتهم للاستثمارات واستدامتها؛ (viii) ينبغي توفير حوافز كافية للموظفين العاملين في المناطق النائية؛ (ix) ينبغي اتخاذ ترتيبات فعالة لتشغيل وصيانة الاستثمارات العامة؛ (x) عملا على تنفيذ المشروع وتنسيقه بشكل فعال، يتعين على الحكومة أن تنسق وتوجه عمل الجهات المانحة، كما يتعين أن يكون الشركاء الخارجيون مسؤولين أمام الحكومة المتلقية؛ (xi) ينبغي تحقيق التطوير المؤسسي لإعادة توجيه ثقافة عمل مقدمي الخدمات الحكومية نحو اتباع نهج أكثر اعتمادا على المشاركة وتلبية لرغبات المستهدفين فيما يتعلق بتقديم الخدمات؛ (xii) يجب توخي الدقة في تنسيق استخدام المنح والقروض في تمويل أنشطة المشروعات بغرض تحقيق أقصى قدر من التناغم والتكامل.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع لاو

5 - **سياسة الحكومة في استئصال الفقر** – الحكومة ملتزمة بتخفيف وطأة الفقر وتحقيق التنمية العادلة من خلال بلوغ الأهداف التالية: (i) خفض الفقر بنسبة 50% بحلول عام 2005 واستئصال الفقر بحلول عام 2010؛ (ii) نقل لاو من فئة أقل البلدان نموا بحلول عام 2020. وتؤكد استراتيجية الحكومة في مجال تخفيف وطأة الفقر على تنمية الموارد البشرية والتنمية الريفية ومشاركة المستهدفين. وفي مارس/آذار 2001، أعدت وثيقة استراتيجية مرحلية لخفض الفقر، ومن المتوقع إعداد وثيقة نهائية في أغسطس/آب 2002. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2001 اعتمدت الجمعية الوطنية الخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للفترة 2001 – 2005 والبرنامج الوطني لخفض الفقر.

6 - **أنشطة الجهات المانحة الأخرى في مجال استئصال الفقر** – في عام 2001، وصل مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية المتعهد بها إلى لاو إلى 440 مليون دولار أمريكي بينما كانت 359 مليون دولار أمريكي في عام 2000. ووزعت هذه المساعدات على القطاعات المختلفة حيث بلغت نسبة النقل والطاقة منها 39%؛ والتنمية الاجتماعية والتعليم والصحة 24%؛ والتنمية الزراعية والمحلية 14%؛ وخصصت النسبة الباقية للتجارة وقطاعات أخرى. وتشمل الجهات المانحة الرئيسية المشتركة في قطاع التنمية الزراعية والريفية أستراليا والدانمرك والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا واليابان والنرويج والسويد فضلا عن مصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي ووكالات أخرى للأمم المتحدة.

7 - **استراتيجية الصندوق في لاو**: (i) تقديم الدعم المستمر لبرامج التنمية الزراعية والريفية القائمة على المجتمع المحلي مع التركيز على تخفيف وطأة الفقر وزيادة الأمن الغذائي والدخل الأسري والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛ (ii) توجيه المساعدات إلى المزارعين الفقراء في الأراضي الوسطى والمرتفعات في الأقاليم الوسطى والشمالية من القطر حيث ترتفع نسبة الفقر؛ (iii) تدعيم القدرة المؤسسية للمجتمعات المحلية وإعادة توجيه ثقافة العمل لدى مقدمي الخدمات الحكومية بحيث يستجيبون لمطالب السكان المستهدفين؛ (iv) مساندة تنفيذ سياسة الحكومة في تحقيق اللامركزية والتشجيع على تحمل المسؤولية عن توجيه السياسات؛ (v) تطوير آليات توفير المعلومات الارتجاعية عن عمليات الصندوق الميدانية بغرض تحسين تنفيذ المشروعات وتوفير الأساس الذي يقوم عليه حوار السياسات بين الصندوق والحكومة؛ (vi) تطوير الشراكة مع الشركاء الإنمائيين ذوي التوجهات المماثلة.

8 - يعبر تصميم المشروع عن مجالات الأولوية التي حددتها خطة العمل للتجديد الخامس لموارد الصندوق والإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002 – 2005، واستراتيجياته الإقليمية والقطرية. وهكذا، يؤكد على مشاركة المستفيدين في تصميم المشروع وتنفيذه وعلى بناء الشراكة والحوار مع الحكومة بشأن قضايا مختارة، وإضفاء الطابع المؤسسي على تقدير التأثير، وتعزيز إمكانات الفقراء، وتطوير المؤسسات الموالية للفقراء، واستهداف الفقراء في المرتفعات الريفية والمجموعات الحدية، ومراعاة اعتبارات الجنسين، والتشجيع على تحقيق اللامركزية والمسؤولية عن توجيه السياسات.

9 - **الأساس المنطقي للمشروع** – يوجد أساس منطقي سليم تقوم عليه مساندة الصندوق وشركائه لمشروع التنمية الريفية في أودومكساي. أولا، تأتي هذه المحافظة في الترتيب الثاني بين أشد محافظات القطر فقرا حيث يبلغ المعدل

القياسي للفقر فيها 73.2% وحيث تنتشر الزراعة الانتقالية وإنتاج الأفيون. ثانيا، الفرص والتكنولوجيا متاحة هناك لمساندة الأنشطة الإنمائية من أجل مصلحة الفقراء، مثل المنتجات الحرجية غير الخشبية والإنتاج الحيواني وتربية الأحياء المائية والأنشطة الأخرى الزراعية وغير الزراعية المدرة للدخل، وتطوير الري، وتقدم الخدمات المالية الريفية وإقامة طرق الوصل، والإمداد بمياه الشرب. ثالثا، حصلت مؤسسات عديدة في أودومكساي على المساعدة في بناء الإمكانات المؤسسية والتخطيط القائم على المشاركة، ولكن لم تقدم أي جهة مانحة مساعدات كبيرة للتنمية الريفية. لذلك، يمكن استخدام بيانات التخطيط المتاحة في مجال استهداف الفقراء من أجل تنفيذ هذا المشروع الذي يهدف إلى خفض الفقر. رابعا، يمكن للمشروع أن يساعد في تحقيق اللامركزية للإجراءات التشغيلية والمسؤولية عن تقديم الخدمات إلى المجموعة المستهدفة في إطار برامج تخفيف وطأة الفقر وسياسة الحكومة في تحقيق اللامركزية. وأخيرا، من شأن المعونة الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي والمنحة المقدمة من حكومة لوكسمبورغ وقرض الصندوق أن يكمل بعضها البعض في مساعدة الحكومة على تخفيف وطأة الفقر في منطقة المشروع.

10 - يهدف المشروع إلى: (i) تحسين إمكانات الفقراء، من خلال التعبئة المجتمعية والتنمية القائمة على المشاركة، في النهوض بأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية من خلال الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية والخدمات المتاحة؛ (ii) نقل التكنولوجيا البسيطة والمجربة لزيادة الدخل الأسري والإنتاجية الزراعية بتنفيذ برنامج للإرشاد القائم على المجتمع المحلي وإدارة الموارد الطبيعية من أجل وضع وسائل معيشية بديلة عن الزراعة الانتقالية وإنتاج الأفيون؛ (iii) إصلاح و/أو إنشاء شبكات صغيرة للري والتحكم في المياه لتحسين الإنتاجية الزراعية في موسمي الأمطار والجفاف؛ (iv) تقديم الخدمات المالية والريفية لدعم الأنشطة الزراعية وغير الزراعية المدرة للدخل؛ (v) توفير مياه الشرب النقية وطرق المواصلات لتحسين الأحوال الصحية للمجموعة المستهدفة وزيادة إنتاجية اليد العاملة وفرص التسويق؛ (vi) تنفيذ برامج لتخصص أجزاء الداخلية في بعض المدارس المختارة من أجل بناء قدرات طلبة المجموعات العرقية في القرى النائية؛ (vii) تقديم الدعم المؤسسي لمقدمي الخدمات المحليين من أجل دعم قدرتهم على تقديم الخدمات بشكل فعال للمجموعة المستهدفة بأسلوب قائم على مشاركتهم ويلبي احتياجاتهم.

الجزء الثاني– المشروع

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

11 - تضم منطقة المشروع سبعة أقسام تشمل 728 قرية. وطبقا لبيانات عام 2000، فإن مجموع عدد السكان بلغ 525 236 نسمة يتشكلون في 587 38 أسرة يعيش 90% منها تقريبا في المناطق الريفية. وينتمي نحو 91% من السكان لمجموعات عرقية من غير مجموعة اللاو لوم. ويبلغ متوسط حيازة الأسرة الريفية 1.2 هكتار. وتوجد في منطقة المشروع أربعة نظم زراعية رئيسية هي: (i) زراعة الأرز في المرتفعات؛ (ii) زراعة الأرز والأفيون في المرتفعات؛ (iii) زراعة الأرز في الأراضي المنخفضة؛ (iv) زراعة الأرز في مناطق تجمع بين الأراضي المنخفضة والمرتفعات. ويعتبر نظام زراعة الأرز في المرتفعات هو أكثر النظم شيوعا. كما يعتبر إنتاج الأرز النشاط الرئيسي لنظم الزراعة الانتقالية المخصصة للاستهلاك الأسري في المناطق الوسطى والمرتفعات. وتزرع مساحة 000 20 هكتار من أرز المرتفعات في منطقة المشروع سنويا. وتصل غلة أرز المرتفعات إلى 1.7 طن/هكتار. أما أرز

الأراضي المنخفضة فيزرع في نحو 000 9 هكتار ويدر غلة تتراوح بين 1و3 طن/هكتار. ولا تزيد المساحة المزروعة بالأرز المروي عن 637 هكتارا. ومع تنفيذ سياسة الحكومة في الحد من الزراعة الانتقالية والقضاء على إنتاج الأفيون، أصبح المزارعون في المناطق الوسطى والمرتفعات يواجهون تدهورا في حال الأمن الغذائي والدخل الأسري. وفي عام 2000، بلغت المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون في أودومكساي 061 4 هكتارا، وبلغ حجم إنتاجها 36.5 طن على أساس غلة الهكتار 9 كغم/هكتار في المتوسط عام 2000. ويعتبر الإنتاج الحيواني والإنتاج الحرجي من غير الأخشاب هما المصدران الرئيسيان للدخل النقدي. وتمتلك الأسرة في المتوسط 15 طيرا من الحيوانات الداجنة و1 – 5 خنازير و1 – 10 رؤوس من الجاموس. وتشكل الأمراض الحيوانية وسوء الإعلاف القيود الرئيسية للإنتاج الحيواني. وتوفر المنتجات الحرجية غير الخشبية 55% من الدخل النقدي و44% من قيمة البنود الغذائية وغير الغذائية التي تنتجها الأسرة لاستخدامها الشخصي.

12 - تشمل خدمات الدعم الحكومية للتنمية الزراعية والريفية في منطقة المشروع الوكالات الإقليمية التالية ومكاتبها في الأقسام: إدارة التخطيط والتعاون؛ والمكتب الإقليمي للزراعة والغابات؛ ومكتب التنمية الريفية؛ وإدارة المواصلات والنقل والبريد والإنشاء؛ وإدارة الصحة العامة؛ وجهاز التعليم الإقليمي؛ والاتحاد النسائي في لاو؛ والمكاتب الفرعية لمصرف الترويج الزراعي؛ ومصرف لانكانغ. وتعتبر الإمكانات التقنية والإدارية للوكالات المختصة إمكانات ضعيفة ومتدنية الأجور.

13 - **المجموعة المستهدفة وعملية الاستهداف** – تشمل المجموعة المستهدفة نحو 000 29 أسرة، أو قرابة 000 177 نسمة يعيشون تحت خط الفقر على الصعيد الوطني في أودومكساي. وينتمي معظم أسر المجموعة المستهدفة إلى المجموعات العرقية التي تعيش في المناطق الوسطى والمرتفعات وتمارس الزراعة الانتقالية وإنتاج الأفيون. والنساء جزء مهم من المجموعة المستهدفة بسبب دورهن الرئيسي في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية. وبنهاية مرحلة التنفيذ، سيعود المشروع بالفائدة المباشرة على 200 64 نسمة (000 10 أسرة) في 187 قرية، أي نحو 27% من مجموع السكان، وسوف يستخدم المشروع تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها الذي أعده برنامج الأغذية العالمي لتحديد القرى الفقيرة. وباستخدام هذه الآلية، سيتفق القرويون، بمساعدة من أفرقة التنمية المجتمعية، على قائمة لأشد الأسر تعرضا باتباع أسلوب الترتيب بحسب الثروة أو باتباع أساليب أخرى، حتى يمكن توجيه مساعدات المشروع بالشكل المناسب إلى هذه الأسر الفقيرة. وسوف يدمج المشروع قضايا تمايز الجنسين والنساء في تدخلاته لتمكينهن من أن يصبحن عوامل للتغيير في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. أولا، ستشكل النساء 40% من أعضاء لجان التنمية القروية بما يسمح لهن بالقيام بدور أكثر فعالية في اتخاذ القرارات على مستوى المجتمع المحلي. ثانيا، ستشجع النساء على المشاركة في كل برامج التدريب والتخطيط الخاص بالمستفيدين وأنشطة تقدير التأثير. ثالثا، ستعبر الموضوعات المقرر إجراء بيانات عملية بشأنها عن الاهتمامات الخاصة بالنساء. رابعا، سيعود الإمداد بمياه الشرب بالفائدة المباشرة على النساء بتخفيف عبء العمل الواقع عليهن وتوفير جهودهن للأعمال الأخرى وتحسين الأحوال الصحية لهن ولأسرهن.

14 - **اعتبارات الجنسين** – إن دستور لاو وقوانينها المتعلقة بالأسرة والميراث والملكية تدعو للمساواة بين الجنسين وتعترف بالتنوع العرقي. ولكن مستوى تعليم النساء وإلمامهن بالقراءة والكتابة أقل من الرجال. ويقتسم الرجال

والنساء من جميع الفئات العرقية العمل بينهما ويشتركان في العديد من الأعمال. ويتولى الرجال المسؤولية بشكل خاص عن الأعمال التي تطلب قوة بدنية أكبر، بينما تقوم النساء بالأعمال "الأخف"، وإن كان جزءا أكبر من حجم العمل يقع عليهن بشكل عام. وتتولى النساء المسؤولية عن إدارة دخل الأسرة في جميع المجتمعات المحلية تقريبا. ودور النساء في الشؤون المجتمعية ينحصر عادة في الواجبات الاجتماعية والرعاية العامة. وفي منطقة المشروع، تصل نسبة الأسر التي ترعاها النساء إلي نحو 11% من مجموع الأسر. وتؤدي قلة فرص العمل إلى تقييد قدرتهن على المشاركة في تبادل العمل مع الأسر الأخرى عند الحاجة. وعلى الرغم من أهمية دور النساء في الإنتاج الزراعي، فإن جميع المرشدين والحكوميين تقريبا من الرجال، وكذلك المتطوعون الذين يتدربون على أيديهم. غير أن إدخال أشكال جديدة من المنظمات القروية، مثل لجان التنمية القروية، حقق بعض التأثير الإيجابي على التوازن بين الجنسين.

باء – أهداف المشروع ونطاقه

15 - الهدف العام للمشروع هو الخفض المستدام للفقر وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للسكان المستهدفين. أما الأهداف المحددة فهي زيادة الدخل وتحقيق الأمن الغذائي وزيادة العائد من الأراضي الزراعية واليد العاملة القائمة على اتباع ممارسات زراعية مستدامة، وإدارة الموارد الطبيعية، وتحسين المستويات المعيشية للسكان المستهدفين. والنتائج المتوقعة هي: (i) تعبئة وتدعيم المجتمعات المحلية ومنظماتها من خلال التنمية القائمة على المشاركة والمستجيبة لاحتياجات الجنسين وتمكين الوكالات الحكومية ومقدمي الخدمات الأخرى من الاستجابة لاحتياجات المزارعين (رجالا ونساء) حسبما يعبرون عنها في إطار عمليات التخطيط القائمة على المشاركة؛ (ii) زيادة الوعي ببدائل الزراعة الانتقالية وإنتاج الأفيون وبسبل تحسين نظم الزراعة في المرتفعات وإدارة الموارد الطبيعية ثم اتباع طرق محسنة لتحقيق زيادة مستدامة في الدخل والإنتاج الزراعي؛ (iii) تحسين الحصول على الخدمات المالية والريفية المستدامة والمستجيبة لاعتبارات الجنسين؛ (iv) تحسين سبل الحصول على مياه الري والمياه الصالحة للشرب وتنفيذ برامج الدراسة الداخلية وتحسين طرق المواصلات؛ (v) وضع نظام مناسب للتنمية اللامركزية القائمة على المشاركة مع إرساء قواعد التخطيط والتمويل والتنفيذ وتقديم خدمات المشروع إلى المجموعة المستهدفة بأسلوب تشاركي ومستدام وسريع الاستجابة.

جيم – عناصر المشروع

16 - يتألف المشروع من خمسة عناصر هي: (i) التنمية المجتمعية؛ (ii) إدارة الزراعة والموارد الطبيعية؛ (iii) الخدمات المالية الريفية؛ (iv) تطوير البنية الأساسية الريفية؛ (v) تقديم الدعم المؤسسي.

التنمية المجتمعية

17 - يهدف المشروع إلى تدعيم إمكانات المجتمعات المحلية ومنظماتها من خلال التنمية القائمة على المشاركة والمستجيبة لاعتبارات الجنسين مع تمكين الوكالات الحكومية ومقدمي الخدمات الآخرين من الاستجابة للاحتياجات التي يعبر عنها المزارعون في إطار عملية التخطيط القائم على المشاركة. وستكون التنمية المجتمعية هي نقطة البدء في أنشطة المشروع على مستوى القرية وستوفر الصلة التي تربط بين المجموعة المستهدفة والوكالات المنفذة ومقدمي الخدمات ومن ثم تمكن المجتمعات المحلية من الاستفادة من مساعدات المشروع.

18 - **تعبـــئة المجتمع، والتخطيط التشاركي، والمراقبة** – ستؤدي تعبئة المجتمع المحلي إلى تنفيذ عمليات التخطيط التشـــاركي علـــى مستوى القرى وتحديد الأنشطة والاستثمارات الإنمائية الممكنة وتخطيطها وإدراجها في خطط العمل والميزانـــيات السنوية ثم تنفيذها بعد ذلك بمساعدة من الوكالات المنفذة ومقدمي الخدمات الآخرين. وسيركز المشروع علـــى تعزيـــز قدرة أعضاء المجموعة المستهدفة ولجان التنمية القروية ومجموعات المنتفعين والمنظمات الجماهيرية (أو الشعبية). وفي الوقت نفسه، سيتولى المشروع بناء قدرات الوكالات التنفيذية وتوجيه ثقافة عملها بما يناسب التنمية التشـــاركية التـــي تســـتجيب لاعتبارات الجنسين. وسوف يدعم المشروع: (i) تدريب أعضاء أفرقة التنمية المحلية في المحافظـــات والأقسام على تعبئة المجتمع المحلي وتنفيذ التقدير الريفي القائم على المشاركة واستخدام تقنيات تشاركية فـــي التخطـــيط والمراقبة؛ (ii) عمليات التوعية وتنظيم وإنشاء لجان التنمية القروية في القرى المستهدفة؛ (iii) تدريب القرويـــن (بمـــا في ذلك أعضاء لجان التنمية القروية والمتطوعين القرويين وأعضاء مجموعات المنتفعين) في مجال التخطـــيط القـــائم علـــى المشـــاركة وإعداد خطط التنمية القروية وتنفيذها، ومسك الدفاتر حتى يمكنهم إدارة الأموال الجمـــاعـــية؛ (iv) تقديـــم المساعدة التقنية وتدريب الموظفين وتخطيط التنسيق الاجتماعيات وتقدير التأثير القائم على المشـــاركة؛ (v) تحديـــث محطـــة الإذاعـــة في أودمكساي وتدريب الموظفين على وضع برامج من أجل المجموعات العرقـــية؛ (vi) تجديد مكاتب المحافظات والأقسام؛ (vii) توفير المركبات والمعدات وتكاليف التشغيل من أجل الوكالات المنفذة. وستتولى إدارة التخطيط والتعاون إدارة هذا العنصر الفرعي.

19 - **إدمـــاج اعتبارات الجنسين** – سيعمل المشروع على تعميق الوعي بتمايز الجنسين ومراعاة هذه العوامل على مستوى القرية والمحافظة والأقسام. وسيتولى أيضا تدريب القرويين على استخدام الأرقام وإدارة الأعمال البسيطة، بما في ذلك اكتساب مهارات كسب الدخل من الأعمال الزراعية وغير الزراعية التي يحتاج إليها المقترضون من مصرف لانكســـانغ ومصـــرف الـــترويج الزراعي. وبنهاية المشروع، ستشكل النساء نسبة 50% ممن حصلوا على التدريب. وســـيتولى الاتحـــاد النسائي في لاو إدارة أنشطة إدماج اعتبارات الجنسين بمساندة من مكتب التنمية والإعلام بقضايا الجنسين.

إدارة الزراعة والموارد الطبيعية

20 - سيســـاند المشروع إدارة الزراعة والإنتاج الحيواني والمنتجات الحرجية غير الخشبية والموارد الطبيعية في مـــنطقة المشروع، مركزا بشكل خاص على تطوير النظم الزراعية في المرتفعات بغرض تقليل الاعتماد على الزراعة الانتقالية وإنتاج الأفيون. وسيساند المشروع أيضا التطور التشاركي لشبكات الري. وسوف ينفذ هذا العنصر من خلال التخطـــيط القائم على المشاركة الذي يتم في القرى في إطار عملية التنمية المجتمعية والتي يشترك فيها موظفو الإرشاد التابعون للمكتب الإقليمي للزراعة والغابات ومكتب الزراعة والغابات في القسم.

21 - **التنمية الزراعية** – استجابة للطلب المحلي، سيروج المشروع للتكنولوجيا التي نجحت اختباراتها والتي تشمل: (i) إجـــراء الـــتجارب والبـــيانات العملـــية الحقلية بهدف مساعدة المزارعين في المرتفعات على تحويل نظم الزراعة الانتقالـــية إلى نظم أكثر استدامة والحد من إنتاج الأفيون؛ (ii) إجراء الاختبارات التشاركية في حقول المزارعين على مختلف الممارسات الزراعية المحسنة وزراعة المحاصيل في الأراضي المنخفضة؛ (iii) تقديم المساعدة بالإمداد بمواد الغـــرس وبـــذور الأصناف المحسنة من المحاصيل غير الأرز؛ (iv) تقنيات تحصين الحيوانات وتحسين رعايتها مثل

تنظيم حملات التحصين وتحسين الأعلاف واستخدام زرائب الخنازير؛ (v) تطوير برك الأسماك وتربيتها؛ (vi) زراعة وحصاد وتسويق المنتجات الحرجية غير الخشبية في المرتفعات كبديل عن الزراعة الانتقالية وإنتاج الأفيون؛ (vii) زراعة سلالات أشجار الحطب وبعض أصناف المحاصيل الحرجية. وسيزود المشروع أشد الأسر فقرا بحزمة من المواد الإرشادية ومدخلات الإنتاج لتمكينهم من الاضطلاع بمشروعات مستدامة تحل محل الزراعة الانتقالية و/أو إنتاج الأفيون. وسيوفر المشروع، عند الطلب، وبعد تحديد المنتجات ذات الصلة بمعلومات السوق ومساعدة قرويين على تنظيم مجموعات المنتجين لتسويق المحاصيل والإنتاج الحيواني والحرجي غير الشجري وإدارة مواردهم بأسلوب أكثر استدامة واتساما بفعالية التكاليف. وسيساعد المشروع المكتب الإقليمي للزراعة والغابات ومكتب القسم للزراعة والغابات في وضع نظام إرشادي يقوم على مشاركة المجتمع المحلي، بالاعتماد على المرشدين العامين في الأقسام تحت إشراف أخصائيين ومساعدين تقنيين إقليميين. أما على مستوى المجتمع المحلي فسوف يقدم المشروع المساعدة في تدريب وإنشاء شبكة من المرشدين القرويين (اثنان لكل قرية منهما امرأة واحدة على الأقل) لنقل الرسائل الإرشادية إلى القرويين الآخرين. وسيتولى مشروع الإنتاج الحيواني الذي يدعمه الاتحاد الأوربي تدريب ومساعد المتطوعين البيطريين القرويين الذين سيقدمون خدمات الصحة الحيوانية على أساس أن يدفع المستفيد تكلفة الخدمة. وستقدم المساندة، في إطار برنامج البحوث الزراعية والحرجية في المرتفعات المشترك بين لاو والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، لتطوير نظم مستدامة للزراعة في المرتفعات.

22 - وسيساند المشروع: (i) تدريب المزارعين والموظفين في مجالات تشمل إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني وزراعة أشجار الفاكهة وتربية الأحياء المائية والإنتاج الحرجي غير الخشبي؛ (ii) إجراء البيانات العملية وتوفير مواد الإرشاد لإنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني وزراعة أشجار الفاكهة وتربية الأحياء المائية والإنتاج الحرجي غير الخشبي وإدارة الموارد الطبيعية؛ (iii) توزيع مدخلات الإنتاج على أشد الأسر فقرا مع توفير خدمات التدريب والإرشاد اللازمة؛ (iv) توفير المعدات لمحطة تربية الأسماك في دون كيو؛ (v) إصلاح مكاتب المكتب الإقليمي للزراعة والغابات ومكتب الزراعة والغابات في القسم؛ (vi) توفير وسائل النقل والمعدات للمكتبين السابقين وإقراضهما المعدات اللازمة لتكوين صيدليات بالتعاقد مع القطاع الخاص من أجل تخزين العقاقير واللقاحات البيطرية؛ (vii) عقد حلقات عمل عن التخطيط وتقدير التأثير على مستوى المحافظة والأقسام؛ (viii) تقديم المساعدة الدولية والوطنية قصير الأجل وطويل الأجل؛ (ix) تغطية التكاليف التشغيلية للمكتب الإقليمي للزراعة والغابات ومكتب الزراعة والغابات في القسم. وستتاح مساعدات برنامج الأغذية العالمي لحفر برك تربية الأسماك وإقامة الكونتورات وزراعة الأشجار وغرس أشجار الحطب وزراعة المنحدرات. وسيتولى المكتبان المسؤولية عن تنفيذ هذا العنصر بتنسيق من إدارة التخطيط والتعاون.

23 - **التحكم في الري والمياه** – سيدعم المشروع عمليات تطوير الري من أجل توفير الري التكميلي لمحصول الأرز الرئيسي في موسم الأمطار، وكذلك من أجل زراعة مساحات محدودة من الأرز والمحاصيل الأخرى في موسم الجفاف. وسيتولى المشروع بناء قدرات جهاز الري الأقليمي على تخطيط وإدارة عمليات تطوير الري بإسلوب قائم على المشاركة. وسيساند المشروع: (i) تشكيل رابطات المنتفعين بالمياه ومجموعات المنتفعين بالمياه للمشاركة في اختيار وتصميم وإنشاء شبكات الري ثم تشغيلها وصيانتها بعد ذلك؛ (ii) إجراء المسح ووضع التصميم وإقامة الإنشاءات لنحو 17 شبكة ري محلية يبلغ متوسط مساحتها 40 هكتارا وإقامة 85 منشأة صغيرة للري في مساحات

مـــروية تـــبلغ 5 هكـــتارات فـــي المتوسط؛ (iii) تدريب ومساندة رابطات المنتفعين بالمياه ومجموعاتهم على تشغيل وصـــيانة الشبكـــات؛ (iv) تدريب الموظفين والمزارعين والقيام بالجولات الدراسية؛ (v) تجديد مباني المكاتب وتوفير وسائل النقل ومعدات المسح وتغطية تكاليف تشغيل مكتب الري الإقليمي على مستوى المحافظة والأقسام. وسيتولى هذا المكتـــب، تحت إشراف إدارة التخطيط والتعاون، والمسؤولية عن تنفيذ هذا العنصر الفرعي وفقا للمعايير الموضوعية للاختبار والأهلية.

الخدمات المالية في الريف

24- ســـوف يـــنهض المشروع، من خلال هذا العنصر، بفرص وصول المجموعة المستهدفة إلى الخدمات المالية الريفية المستدامة والواعية للتمايز بين الجنسين. وسيوفر خطا صغيرا من الائتمان للمصرفين المشاركين وهما مصرف الـــترويج الزراعي ومصرف لانيكسانج للإقراض في الأقسام التي يوجد فيها طلب فعال. وتعتبر أسعار الفائدة السارية فـــي الســـوق شرطا أساسيا لا غنى عنه لتوفير الخدمات المالية الريفية على أسس سليمة. وسيجري تشجيع المدخرات عـــندما يكـــون التضـــخم منخفضا ومعدلات الادخار إيجابية بالأرقام الحقيقية. وسيتم ربط هذا العنصر بصورة وثيقة بعناصـــر المشـــروع الأخـــرى وخاصة عنصر تنمية المجتمع المحلي حتى يتسنى للمصرفين المشاركين تقديم برامج الائتمان من خلال التعبئة المجتمعية، وزيادة الوعي، وتشكيل المجموعات، وأنشطة التدريب وبناء القدرات التي تنفذ في إطـــار المشروع. وسيستخدم كلا المصرفين المشاركين وكلاء ائتمان يختارون من بين القرويين المستهدفين (اثنان من كـــل قـــرية، لابـــد أن يكون أحدهما امرأة) لتقديم الخدمات لأعضاء مجموعة الائتمان وإقامة الصلات بين المقترضين وموظفـــي المصـــرفين ومـــن ثم، تحسين قدرات الانتشار لدى المصرفين. وسيقدم المشروع الدعم من أجل: (i) بناء القـــدرات على عمليات الخدمات المالية الصغيرة في مصرفي الترويج الزراعي ولانيكسانج من خلال تدريب موظفي المصـــرفين أثـــناء العمـــل المقدم من المساعدات التقنية؛ (ii) التنمية المؤسسية وتحسين الضوابط المصرفية وقدرات الانتشـــار وتغافـــة الخدمـــات؛ (iii) تحديد خط ائتماني يستخدم في شكل حساب متجدد يمكن للمصرفين المشاركين أن يصـــلا إلـــيه لتمويل الاستثمارات الزراعية وغير الزراعية للمقترضين؛ (iv) المساعدات التقنية الدولية طويلة الأجل المـــتركزة فـــي فرع أودومكساي لكل مصرف للمساعدة في تدريب موظفي المصرفين ووكلاء الائتمان والمقترضين؛ (v) تكالـــيف الاستثمار لإقامة مكتبين تابعين للفرعين، واحد لكل مصرف عندما يبرر حجم العمل ذلك؛ (vi) المعدات المكتبـــية الأساسية والنقل. وسوف يتحمل المصرفان المشاركان تكاليف التشغيل الخاصة لكل منهما من هوامش الفائدة فـــي خط الائتمان. وسيكون المصرفان مسؤولين عن تنفيذ هذا العنصر بدعم من المساعدات التقنية وبتنسيق من إدارة التخطيط والتعاون. وستمول حكومة لوكسمبورغ هذا العنصر.

تطوير البنية الأساسية الريفية

25- سيســـتجيب هـــذا العنصـــر لحاجة المجتمع المحلي للاستثمار في الطرق الفرعية القروية، ومهاجع النوم في المـــدارس الداخلـــية وإمـــدادات مـــياه الشرب. وسيجري إشراك المستفيدين ابتداء من تحديد المشروع وحتى التشغيل والصـــيانة. وسوف يسهمون بالعمل و/أو بالمواد المحلية لتغطية تكاليف إقامة مشروعات الري وإمدادات مياه الشرب والطـــرق الفرعـــية القروية، وسيتحملون المسؤولية الكاملة عن تشغيلها وصيانتها. وسيمول المشروع التكاليف الكاملة لإنشـــاء مهاجع النوم في المدارس الداخلية وصيانتها. كما سيقدم الدعم لبناء بعض الطرق الفرعية القروية التي تربط

مجموعـــات القـــرى بشبكة الطرق الحالية، وسوف يسهم في حساب خاص لصيانة الطرق. وعلاوة على ذلك، سيتولى تنمية قدرات وكالات التنفيذ على التخطيط لتطوير البنية الأساسية وإدارتها ومراقبتها.

26 - **الطـــرق الفرعية الريفية** – سوف يحسن المشروع من الطرق المؤدية إلى القرى الفقيرة ويطور قدرات إدارة الاتصـــالات والـــنقل والـــبريد والتشييد على التخطيط وإدارة عملية تطوير الطرق الفرعية الريفية. وعلاوة على ذلك، ســـوف يدعـــم توفير منافذ الطرق للقرى النائية لتيسير وصلها بالأسواق وتوصيل الخدمات المعاونة. وستجري إقامة نوعين من الطرق هما: (i) الطرق الفرعية الريفية لوصل مجموعة القرى بشبكات القرى الحالية؛ (ii) الطرق الفرعية القـــروية الصغيرة لتوفير منافذ إلى القرى المختلفة أو داخلها. وسيقدم المشروع الدعم إلى: (i) تحديد مسارات الطرق ومســـحها وتصـــميمها؛ (ii) إقامة 60 كيلومترا من الطرق الفرعية الريفية الجديدة وإصلاح 70 كيلومترا من الطرق الفرعـــية الريفـــية الحالـــية؛ (iii) إقامة ما مجموعه 60 كيلومترا من الطرق القروية؛ (iv) الدعم المؤسسي من خلال تدريب الموظفين والمزارعين؛ (v) المساعدات التقنية؛ (vi) مساهمة قدرها 500 دولار أمريكي لكل كيلومتر سنويا في صـــندوق صـــيانة الطـــرق لإجراء أعمال الصيانة الروتينية في الطرق الفرعية الريفية التي تقام في إطار المشروع؛ (vii) تنظـــيم مجموعـــات صـــيانة الطـــرق القـــروية، والتدريـــب أثـــناء العمـــل، والأدوات الخاصـــة بالصـــيانة؛ (viii) تكاليف الانتقالات والمسح ومعدات المكاتب وتشغيلها في إدارة الاتصالات والنقل والبريد والتشييد. وستكون هذه الإدارة مسؤولة بالتنسيق مع إدارة التخطيط والتعاون، عن تنفيذ هذا العنصر الفرعي وفقا لمعايير الاختبار والاستحقاق.

27 - **البنية الأساسية الاجتماعية** – سيعزز المشروع خطط مياه الشرب التي ستزيد من توافر هذه المياه في القرى الفقـــيرة المستهدفة. ويعتبر ذلك ضروريا لتحسين المستوى الصحي وخفض الوقت اللازم لجمع المياه (وخاصة الوقت الـــذي تقضيه النساء) ومن ثم، زيادة إنتاجية المجتمعات المحلية. كما سيقوم المشروع بتنمية قدرة إدارة الصحة العامة علـــى تخطـــيط وإدارة عملـــية تنمية إمدادات المياه في الريف، وسيتبع في تحديد واختيار خطط إمدادات مياه الشرب إجراءات التخطيط التشاركي التي تشمل أساسا إشراك النساء في عمليات التخطيط واختيار المواقع وإقامة وإدارة نقاط توزيـــع المياه. وسيقدم المشروع الدعم إلى: (i) اختيار وتحديد نقاط توزيع المياه المحتملة لإتمام عمليات البناء والمسح والتصميم؛ (ii) إقامة 140 مشروعا صغيرا للري بالجاذبية والآبار الضحلة؛ (iii) تنظيم وتدريب مجموعات المنتفعين بالمـــياه لجمـــع رسوم الاستهلاك لدفع أجور المشرفات اللائي يتولين صيانة هذه المشروعات؛ (iv) تدريب الموظفين وتوفـــير معـــدات المســـح، وتكالـــيف الانتقالات والتشغيل. وستكون إدارة الصحة العامة، بالتنسيق مع إدارة التخطيط والتعاون، مسؤولة عن تنفيذ هذا العنصر الفرعي وفقا لمعايير الاختيار والاستحقاق المحددة.

28 - ســـيقوم المشـــروع بتوسيع نطاق نظام المدارس الداخلية غير النظامية من خلال توفير مهاجع نظامية مزودة بمشـــرفين لتلاميذ المدارس الابتدائية في الصفوف من الرابع فأعلى (ثلثهم على الأقل من البنات) وتزويدهم بالتدريب على موضوعات من خارج المنهج الدراسي تشمل طائفة من المهارات الأساسية الحياتية بالإضافة إلى تعليمهم العادي. وبعـــد أن يحصل هؤلاء التلاميذ على التعليم الأولي والتدريب على موضوعات من خارج المنهج الدراسي، يصلحون بصـــورة مثالـــية في وقت لاحق للقيام بدور المتطوعين القرويين، ويساهمون في تنمية القرية. وسيقدم المشروع الدعم إلـــى: (i) بـــناء وتجهـــيز 14 مهجعا مدرسيا وتدريب المشرفين؛ (ii) توفير الأثاث الأساسي ومولد كهرباء ومدخلات

التدريب؛ (iii) منح مدرسية للتلاميذ الداخليين. وستكون إدارة التعليم في المقاطعة مسؤولة عن تنفيذ هذا العنصر الفرعي وفقا لمعايير الاختيار والاستحقاق بتنسيق من إدارة التخطيط والتعاون.

الدعم المؤسسي

29 - سينشئ المشروع، من خلال هذا العنصر، ويدير نظاما عمليا لامركزيا للتنمية والتخطيط والتمويل والتنفيذ يعمل على أسس تشاركية مع تقديم خدمات المشروع إلى الفئات المستهدفة بطريقة تشاركية مستدامة وحسنة التوقيت. وسيعزز قدرة المؤسسات المحلية المعنية ومقدمي الخدمات على تخطيط برامج التخفيف من وطأة الفقر وإدارتها وتنسيقها وتنفيذها في منطقة المشروع. كما سيقدم المشروع الدعم للجنة التخطيط والتعاون للاضطلاع بدورها في إدارة الحافظة والإشراف على المشروعات الممولة من الصندوق في لاو. وعلاوة على ذلك، سوف يدعم: (i) إنشاء وتشغيل وحدة تنسيق المشروع في إدارة التخطيط والتعاون، ووحدة التنسيق على مستوى الأقسام في كل مكتب من مكاتب التخطيط على مستوى المناطق وتزويدها بالموظفين المؤهلين بصورة ملائمة؛ (ii) تنظيم الحلقات الدراسية العملية للتخطيط وتقييم التأثيرات بصورة تشاركية؛ (iii) تدريب الموظفين؛ (iv) المساعدات التقنية الدولية لإدارة المشروعات وتخطيطها والإدارة المالية والمراقبة والتقييم؛ (v) الاستعراضات والدراسات في منتصف المدة وبعد إنجاز المشروعات؛ (vi) تجديد المكاتب ومعدات المكاتب وتكاليف النقل والتشغيل.

دال – التكاليف والتمويل

30 - **تكاليف المشروع** – تقدر التكاليف الإجمالية للمشروع استنادا إلى أسعار نوفمبر/تشرين الثاني 2001 وشاملة المصروفات الطارئة والرسوم والضرائب بمبلغ 21.14 مليون دولار أمريكي. وسيكون موعد إنجاز المشروع هو سبع سنوات ونصف السنة من تاريخ نفاذ مفعول القرض، وسيكون تاريخ إقفال القرض هو ستة أشهر بعد تاريخ إنجاز المشروع. ويلخص الجدول رقم 1 تكاليف المشروع.

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع[أ]
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
ألف – التنمية المجتمعية					
تعبئة المجتمع المحلي والتخطيط والمراقبة التشاركية	1 802.33	726.00	2 528.33	29	13
مراعاة التمايز بين الجنسين	344.73	175.66	520.38	34	3
المجموع الفرعي	**2 147.06**	**901.65**	**3 048.71**	**30**	**16**
باء – إدارة الزراعة والموارد الطبيعية					
التنمية الزراعية	1 502.61	908.13	2 410.74	38	13
الري والتحكم في المياه	2 062.20	519.23	2 581.43	20	13
المجموع الفرعي	**3 564.81**	**1 427.35**	**4 992.16**	**29**	**26**
جيم – الخدمات المالية في الريف	**1 356.30**	**916.34**	**2 272.65**	**40**	**12**
دال – تطوير البنية الأساسية الريفية					
الطرق الفرعية الريفية	4 158.66	128.93	4 287.59	3	22
البنية الأساسية الاجتماعية	1 422.70	315.27	1 737.98	18	9
المجموع الفرعي	**5 581.37**	**444.20**	**6 025.57**	**7**	**31**
هاء – الدعم المؤسسي	**1 720.01**	**1 181.21**	**2 901.21**	**41**	**15**
مجموع التكاليف الأساسية	**14 369.54**	**4 870.76**	**19 240.30**	**25**	**100**
الطوارئ المادية	384.04	87.36	471.40	19	2
الطوارئ السعرية	1 129.37	303.40	1 432.77	21	7
التكاليف الكلية للمشروع	**15 882.95**	**5 261.52**	**21 144.47**	**25**	**110**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

31 - **تمويل المشروع** – سيتم تمويل المشروع بواسطة قرض مقترح من الصندوق قدره 13.41 مليون دولار أمريكي؛ ومنحة من لوكسمبورغ تبلغ نحو 1.77 مليون دولار أمريكي؛ لتمويل عنصر الخدمات المالية في الريف؛ ومساعدات غذائية من برنامج الأغذية العالمي تعادل نحو 1.76 مليون دولار أمريكي؛ ومساهمة من المستفيدين قدرها 539 000 مليون دولار أمريكي؛ ومساهمة من الحكومة تعادل 3.67 مليون دولار أمريكي (بما في ذلك الإعفاءات الضريبية). ويبين الجدول رقم 2 خطة التمويل المقترحة.

32 - **التمويل بأثر رجعي** – قبيل نفاذ مفعول القرض، ولكن بعد 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2001 يجوز للحكومة إجراء مدفوعات مقابل النفقات المستحقة المتفق عليها بما لا يتجاوز 25 000 دولار أمريكي تتألف من: (i) التدريب على التنمية المجتمعية والتقدير الريفي التشاركي؛ (ii) التدريب على التخطيط الواعي للتمايز بين الجنسين؛ (iii) التدريب على إجراءات برنامج الأغذية العالمي.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	الصندوق		برنامج الأغذية العالمي		لوكسمبورغ		المستفيدون		الحكومة		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
ألف - التنمية المجتمعية															
تعبئة المجتمع المحلي والتخطيط والمراقبة التشاركية	2 078	76	14	0.5	-	-	-	-	628	23	2 719	13	785	1 447	488
مراعاة التمايز بين الجنسين	468	81	-	-	-	-	-	-	105	18	573	3	193	305	75
المجموع الفرعي	**2 546**	**77**	14	0.4	-	-	-	-	**733**	**22**	**3 293**	**16**	**978**	**1 752**	**563**
باء - إدارة الزراعة والموارد الطبيعية															
التنمية الزراعية	1 823	70	203	8	-	-	1		594	23	2 622	12	976	1 225	421
الري والتحكم في المياه	1 565	53	894	30	-	-	305	10	202	7	2 966	14	597	2 188	181
المجموع الفرعي	**3 388**	**61**	**1 097**	**20**	-	-	**307**	**6**	**796**	**14**	**5 588**	**26**	**1 574**	**3 413**	**602**
جيم - الخدمات المالية في الريف	-	-	-	-	**1 749**	**74**	-	-	**608**	**26**	**2 358**	**11**	**957**	**792**	**608**
دال - تطوير البنية الأساسية الريفية															
الطرق الفرعية الريفية	3 942	82	338	7	-	-	73	2	468	10	4 821	23	141	4 241	438
البنية الأساسية الاجتماعية	1 307	66	307	16	-	-	160	8	197	10	1 970	9	356	1 522	92
المجموع الفرعي	**5 249**	**77**	**645**	**10**	-	-	**233**	**3**	**665**	**10**	**6 791**	**32**	**498**	**5 763**	**531**
هاء - الدعم المؤسسي	**2 230**	**72**	-	-	**20**	**1**	-	-	**864**	**28**	**3 115**	**15**	**1 255**	**1 148**	**712**
مجموع الصرف	**13 413**	**63**	**1 755**	**8**	**1 769**	**8**	**539**	**3**	**3 667**	**17**	**21 144**	**100**	**5 262**	**12 867**	**3 016**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد والصرف والحسابات ومراجعتها

33 - **التوريد** – ستتبع مبادئ الصندوق التوجيهية الخاصة بالتوريد في توريد السلع والخدمات التي يمولها الصندوق. وسيجري توريد الخدمات الاستشارية التي ستمول من القرض وفقا لإجراءات المناقصات التنافسية الدولية. وستتبع إجراءات المناقصات التنافسية المحلية في منح العقود الخاصة بالطرق الفرعية الريفية وخطط الري المجتمعية، والمراجع المدرسية، ومباني المكاتب وما يتصل بذلك من مسح وتصميم ومركبات ودراجات بخارية ومعدات مكاتب. وتخضع جميع العقود الأخرى التي تبلغ قيمتها ما يعادل أقل من 000 20 دولار أمريكي لإجراءات الشراء المحلية وتلك التي تزيد على ما يعادل 000 20 دولار أمريكي لإجراءات المناقصات التنافسية المحلية المفتوحة للموردين الدوليين. وستتطلب العقود التي تبلغ قيمتها ما يعادل 000 60 دولار أمريكي بحثا مسبقا من الصندوق أو المؤسسة المتعاونة معه قبل الشراء.

34 - **الصرف** – سيفتح حساب خاص في مصرف يقبله الصندوق بحصة مسموح بها قدرها 1.3 مليون دولار أمريكي. ويشترط لصرف العقود التي تزيد تكاليفها عن 000 20 دولار أمريكي تقديم مستندات مفصلة. أما صرف العقود التي تقل تكاليفها عن 000 20 دولار أمريكي فيتم مقابل كشوف الإنفاق. وسيجري الصرف من قرض الصندوق وفقا لخطة التمويل الواردة في الملحق الخامس. وستوضع الأموال الحكومية المقابلة في خزانة المقاطعة وفقا لخطة العمل والميزانية السنوية.

35 - **الحسابات والمراجعة** – سيضع المشروع، قبل بدايته، نظم المحاسبة والضوابط الداخلية الخاصة به. وستحتفظ كل وكالة منفذة بسجلات مالية منفصلة وفقا للمبادئ المحاسبية السليمة لبيان ما يحرزه المشروع من تقدم، وتحديد موارده، وعملياته ونفقاته. وستخضع حسابات المشروع للمراجعة السنوية بواسطة مراجع حسابات خارجي مستقل يكون مقبولا لدى الصندوق وفقا لمعايير المراجعة الدولية. وستقدم للصندوق سنويا وحتى انتهاء المشروع الكشوف المالية المراجعة بما في ذلك، رأيا منفصلا للمراجع إزاء كشوف الإنفاق وعمليات الحساب الخاص، وحساب المشروع، والمساهمات الحكومية المقابلة.

واو – التنظيم والإدارة

36 - ستكون مسؤوليات تنفيذ وإدارة المشروع على أساس لا مركزي حيث توكل لحكومة المقاطعة. وستتحمل القرى مسؤولية التنفيذ، والأقسام مسؤولية التخطيط ووضع الميزانيات والمحافظة مسؤولية التوجيه الاستراتيجي والتنسيق والمراقبة. وسيشمل تنفيذ المشروع ما يلي: (i) على مستوى المحافظة، لجنة تنسيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على مستوى المحافظة، وإدارة التخطيط والتعاون ووكالات التنفيذ، وهي مكتب الزراعة والغابات في القسم، إدارة الصحة العامة، إدارة التعليم في المقاطعة وإدارة المواصلات والنقل والبريد والتشييد، ومكتب التنمية الريفية، واتحاد نساء لاو وبنك الترويج الزراعي ومصرف لانيكسانج؛ (ii) على مستوى القسم، لجنة تنسيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القسم ومكتب التخطيط في القسم، وموظفي الوكالات المشار إليها أعلاه العاملين من القسم؛ (iii) وعلى مستوى القرية، سيضطلع المستفيدون ولجنة التنمية القروية، ومجموعات المستفيدين، والمنظمات الشعبية

بـــدور رئيســـي في تخطيط وتنفيذ المشروع. وستوفر إدارة التخطيط والتعاون، بالتعاون مع الوكالات الأخرى المعنية، التوجيهات ذات الصلة بالسياسات والإشراف والتنسيق على المستوى القطري.

37 - **مشـــاركة المستفيدين** – ستكون التنمية التشاركية هي النهج الأساسي المستخدم لضمان مشاركة وملكية الفئة المســـتهدفة ومـــن ثـــم، استدامة المشروع. وسيشارك أفراد الفئة المستهدفة في التنمية المجتمعية والتخطيط التشاركي، والبـــيانات العملـــية الحقلية، وتدريب المزارعين للعمل كمرشدين، ومساعدين بيطريين، وإقامة أعمال البنية الأساسية، ومجموعـــات/لجـــان المنتفعيـــن بالمياه والصيانة، وسيسهمون في بناء مرافق الري وإمدادات المياه والطرق الفرعية القـــروية، وتحمـــل المسؤولية الكاملة من تشغيلها وصيانتها. كما سيشاركون في عمليات صنع القرار وتقدير التأثيرات على المستفيدين على مستوى القرية والقسم والمحافظة.

38 - **المراقـــبة والتقيـــيم وتقدير الأثر** – ستنشئ إدارة التخطيط والتعاون، بالتعاون مع الوكالات المنفذة وأعضاء الفـــئة المستهدفة نظاما لمراقبة وتقييم المشروع من القرية وحتى مستوى المحافظة. وسيضم النظام المراقبة التشاركية وتقديـــر المســـتفيدين لأثـــر المشروع، وفائدته وأدائه. وسوف تستخدم البيانات المجمعة أثناء التقدير الريفي التشاركي والمسوحات الأساسية في قياس أثر المشروع في ضوء مؤشرات المشروع الرئيسية. وستتبع الوكالات المنفذة إجراءات منـــتظمة لإعداد التقارير وتقديم تقارير شهرية وربع سنوية عن سير العمل إلى إدارة التخطيط والتعاون. وستدمج هذه الإدارة تقاريـــر ســـير العمـــل فـــي المشـــروع وتقدمها كل ستة أشهر إلى الصندوق ومؤسسته المتعاونة والممولين الخارجيين.

زاي – المبررات الاقتصادية

39 - **المســـتفيدون والفوائد** – سيصل العدد الإجمالي للمستفيدين المباشرين، لدى عمل المشروع بالكامل، إلى نحو 10 000 أســـرة أو 27% مـــن مجمـــوع ســـكان الريف في مقاطعة اودومكساي. وتشمل الفوائد الرئيسية للمشروع: (i) زيـــادة إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية والمنتجات الحرجية غير الخشبية وزيادة الأمن الغذائي الأسري وتحسين الـــتغذية وزيادة دخل الأسر الفقيرة، وتثبيت الزراعة المتنقلة، والحد من إنتاج الأفيون وزيادة الحصول على الخدمات؛ (ii) تعزيـــز قـــدرة المجتمعات المحلية على التخطيط والتفاوض واستخدام الموارد والخدمات من مقدمي الخدمات في القطاعيـــن العـــام والخـــاص؛ (iii) تحسين قدرات موظفي الوكالات على مستويي المحافظة والأقسام، وقيام مصرف لائيكسانج ومصرف الترويج الزراعي بتخطيط واستهداف وإدارة ومراقبة التنمية الريفية وبرامج التخفيف مـــن وطـــأة الفقـــر بطـــريقة تشـــاركية وواعيـــة للتمايز بين الجنسين؛ (iv) نظام عملي للتخطيط والتمويل والتنفيذ على المستوى اللامركزي للعمل بصورة فعالة في منطقة المشروع؛ (v) المساهمة في التماسك الاجتماعي وبناء الثقة بين المجتمعات المحلية عن طريق المساعدة في تعزيز الظروف المؤدية إلى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي؛ (vi) وضع نظام فعال وتشاركي لمراقبة الأثر لتوفير معلومات مسترجعة عن اهتمامات فقراء الريف بمن أجل التأثير في السياسات الحكومية على مستوى المحافظة ومستوى البلد لمصلحة الفقراء.

40 - **الـــتمايز بيـــن الجنسين والأمن الغذائي الأسري** – سيكون للمشروع أثر إيجابي على العلاقات بين الجنسين. وســـوف يعزز من دور النساء باعتبارهن من عوامل التغيير، وتحقيق تحول تدريجي في العلاقات بين الجنسين خلال

عملـية التنمـية الاجتماعية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، سيزيد من مشاركة النساء في عمليات صنع القرار على مسـتوى المجـتمع المحلي وكذلك على مستوى الأقسام والمحافظة أيضا. وسيكون نحو 40% من أعضاء لجنة التنمية القروية من النساء. وسيجري مراعاة اعتبارات التمايز بين الجنسين في جميع نشاطات المشروع من خلال الدعم المقدم مـن اتحـاد نسـاء لاو الـذي سيزيد من الوعي بقضايا الجنسين ويوفر التدريب اللازم على المهارات المدرة للدخل. وسـتعكس الموضـوعات المحددة للتدريب الإرشادي الاهتمامات الخاصة للنساء. كما سيجري تشجيع النساء على أن يصـبحن مـتطوعات قـرويات ومرشـدات. وستشمل جميع برامج تدريب الموظفين عملية التوعية بقضايا الجنسين. وسـيوجه التدريـب على المهارات والأعمال الزراعية وغير الزراعية المدرة للدخل نحو النساء بما في ذلك التدريب على الإلمام بالقراءة ومبادئ الحساب، والتدريب على التسويق والأعمال الفردية الصغيرة وإدارة أموال التنمية القروية. وستشمل عمليات بناء قدرات أعضاء فريق التنمية المجتمعية التدريب الذي يمكنهم من مساعدة النساء على الاضطلاع بدور قيادي أكبر في المجتمع المحلي وقرارات مجموعات المستخدمين. وستتمكن الأسر الفقيرة بفضل تطبيق تكنولوجيا إنـتاج المحاصـيل التي يروج لها المشروع من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأرز. وستوفر البرامج الخاصة بالنشاطات المدرة للدخل الزراعية وغير الزراعية، وتربية الحيوانات، والأسماك، والمنتجات الحرجية غير الخشبية وإدارة الموارد الطبيعـية فرصـا أكبر للفقراء وللنساء لإدرار الدخل لتحسين الحالة التغذوية والأمن الغذائي للأسرة. وسيؤدي توفير إمـدادات مياه الشرب النقية إلى تحسين الحالة الصحية للنساء وأسرهن مما سيكون له تأثير مباشر على تغذية الأسرة. وسـيزيد الوصول إلى الطرق المحسنة من فرص التسويق وإدرار الدخل غير الزراعي ومن ثم، تحسين دخل الأسرة والأمن الغذائي.

41 - **التحلـيل المالـي** – أعـدت مجموعـتان مـن النماذج الزراعية لتحليل تأثير المشروع على دخل أسر الفئة المستهدفة. وتبين هاتان المجموعتان حدوث زيادة إضافية في الدخل النقدي وعائدات العمل تتراوح بين 92% و131% بالمقارنـة بالعـائدات المتوسـطة للعامل يوميا في الوقت الحاضر. ولذا سيحصل المزارعون على حافز على تطبيق الممارسات المحسنة للإنتاج المحصولي والحيواني وإدارة المنتجات الحرجية غير الخشبية.

42 - **التحليل الاقتصادي** – جرى تقييم السلامة الاقتصادية للمشروع على أساس فترة 20 عاما. وسوف تسهم جميع اسـتثمارات المشـروع بأشكالها المختلفة بصورة متزايدة في تحسين الأمن الغذائي والدخلي للأسر المستهدفة، وتثبيت الـزراعة المتنقلة والحد من إنتاج الأفيون وتدعيم الاقتصاد القطري. ويقدر العائد الاقتصادي الداخلي بنسبة 8.7% وهو مـا يقـل عن تكاليف الفرصة البديلة المفترضة لرأسمال بنسبة 10% في لاو. وتعتبر هذه النتيجة مرضية حيث يوجد العديـد مـن المـنافع البيئية والاجتماعية الكبيرة غير المقدرة كميا، بما في ذلك تلك الناشئة عن تحسين إدارة الغابات ومسـتجمعات المـياه وصـيانة التـنوع البيولوجي وبناء القدرات والممارسات الزراعية الثابتة وتحسين أساليب إدارة المـوارد الطبيعـية والحد من إنتاج الأفيون. فإذا قدرت هذه العناصر كميا على المستوى القطري، سوف تزيد بدرجة كبـيرة من معدل العائد. وتبين حسابات القيمة المتغيرة أن المشروع يمكن أن يتحمل انخفاضا قدره 13% في الفوائد أو 11% في زيادة التكاليف قبيل أن يصبح غير اقتصادي.

حاء – تقدير المخاطر وإدارتها

43 - لا توجد أية مخاطر تقنية كبيرة ترتبط بعنصر إدارة الزراعة والموارد الطبيعية. ويستند العنصران الفرعيان المتعلقان بالثروة الحيوانية والمنتجات الحرجية غير الخشبية إلى التجارب الناجحة التي تحققت في لاو. ويعتمد المشروع على المبادرات منخفضة التكلفة والمنتشرة على نطاق واسع، والتكنولوجيا المجربة للإرشاد. ويفرض عدم كفاية القدرات المؤسسية مخاطر كبيرة على نجاح المشروع إلا أن هناك برنامجا كبيرا لبناء القدرات في تصميم المشروع (بما في ذلك التدريب التقني والتدريب المكثف أثناء الخدمة، والمساعدات التقنية المتخصصة وتدريب الموظفين على التنمية التشاركية) يمكن أن يقلل من هذه المخاطر. كذلك، فإن التكنولوجيا المستخدمة للاستثمار في البنية الأساسية بسيطة ومعروفة جيدا. وتتمثل المخاطر الرئيسية فيما يتعلق بتطوير البنية الأساسية في ضعف قدرة الوكالات المنفذة على تنفيذ البرنامج المعتمد على النهج التشاركية وعدم استعداد المستفيدين لتشغيل وصيانة شبكات الري وإمدادات مياه الشرب والطرق الفرعية القروية. وسوف يقلل إدراج المساعدات التقنية المتخصصة والتدريب المكثف للموظفين على التنمية التشاركية من المخاطر المؤسسية. ويقترح لتحفيز المزارعين، إجراء عملية تعبئة كافية للمجتمع المحلي وخدمات الدعم بما في ذلك، توفير التدريب لروابط المنتفعين بالمياه ومجموعات إمدادات المياه وصيانة الطرق. ويعتبر إصدار شهادات استخدام الأراضي شرطا مسبقا لبدء الاستثمار في الري. وأخيرا، فهناك مخاطر من عدم توفير التنسيق الكافي لمختلف النشاطات الممولة من الجهات المانحة. ولضمان التنسيق الكافي بين الجهات المانحة، سيقوم الممولون الخارجيون بتوقيع اتفاق يحدد إجراءات ومسؤوليات كل شريك فيما يتعلق بالتخطيط والتمويل والاستعراض والموافقة ذات الصلة بخطط العمل والميزانية السنوية وإعداد التقارير وتنسيق تنفيذ المشروع. وستتولى لجنة تنسيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية على مستوى المحافظة ولجنة تنسيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأقسام ضمان تنسيق نشاطات المشروع مع المشروعات الأخرى العاملة في المحافظة والأقسام.

طاء – الأثر البيئي

44 - لن يكون للمشرع عموما أية تأثيرات لا يمكن إصلاحها على البيئة. فمقترحات التنمية مستدامة ولا تنطوي على أي استخدام لكميات كثيرة من الأسمدة أو الكيماويات الزراعية أو استخراج كميات كبيرة من المياه أو بناء خزانات أو إزالة الغابات. وسيروج المشروع لاستخدام الإمدادات المتوافرة من المياه وتنمية إدارة مناطق المرتفعات من خلال تطبيق النظم المستدامة لإدارة المناطق الحرجية وإدخال زراعة المنتجات الحرجية غير الخشبية على المنحدرات التي تخضع حاليا لنظم الزراعة المتنقلة. وسوف يقلل غرس أشجار الهال وأوراق التوت من تعرية التربة واستخدام مبيدات الأعشاب في المرتفعات. وسوف تستخدم كميات ضئيلة من الأسمدة والمبيدات في مناطق زراعة الأرز المروي الآ أن التركيز الرئيسي سوف يكون على تحسين طرق العناية والأصناف. وستشمل إمدادات مياه الشرب وتنمية الري عمليات تحويل الينابيع الصغيرة أو الأنهار وإقامة الآبار الضحلة ولن يكون لذلك أية تأثيرات ضارة على مستويات المياه الجوفية. ويشمل عنصر الطرق أساسا إصلاح الطرق الموجودة وتطوير المسارات. وستشمل التصميمات إقامة عدد كاف من هياكل الصرف المشتركة واستعراض الهيدروليجية العملية لضمان عدم وجود أية تأثيرات معاكسة.

ياء – السمات الابتكارية

45 - تشمل السمات الابتكارية للمشروع بالنسبة للصندوق في لاو ما يلي: (i) أول مشروع يمول من قرض خارجي لدعم تنفيذ البرنامج الوطني للحد من الفقر؛ (ii) التركيز على الزراعة والحصاد والتسويق الجماعي للمنتجات الحرجية غير الخشبية المرتبطة بالإدارة المستدامة للمناطق الحرجية؛ (iii) توفير الدعم للاتحاد النسائي في لاو لمراعاة التمايز بين الجنسين في جميع نشاطات المشروع؛ (iv) إدراج تنفيذ المشروع في النظم الحكومية العاملة دون إنشاء هياكل موازية للمشروع لضمان استدامته المؤسسية؛ (v) إدراج تعبئة المجتمع المحلي والتنمية المجتمعية والتخطيط التشاركي باعتبارها نقطة بداية وصلات لجميع نشاطات المشروع في مستوى القرية؛ (vi) إضفاء الطابع المؤسسي على تقدير التأثير على المستفيدين؛ (vii) برنامج بناء القدرات لتزويد الشباب بالمهارات الأساسية التي تمكن بعضهم من العمل كمتطوعين قرويين؛ (viii) التركيز على بناء القدرات على مستوى القرى والمناطق اتساقا مع سياسة اللامركزية التي تتبعها الحكومة.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

46 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها.

47 - وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

48 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

49 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها عشرة ملايين وثمانمائة ألف (10 800 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 15 أبريل/نيسان 2042 ، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(عقدت المفاوضات، في 1 مارس/آذار 2002)

1 - **تدفق الأموال** – (أ) تتيح حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (الحكومة) حصيلة القرض على أساس المنحة إلى الحكومة الإقليمية لأودومكساي (الحكومة الإقليمية) وإلى الوكالات المنفذة ولجنة التخطيط والتعاون من خلال الحكومة الإقليمية. وتحول هذه المبالغ كل ربع سنة مقدما من الحساب الخاص إلى حساب المشروع الذي تحتفظ به إدارة التخطيط والتعاون بما يعادل المبلغ المعتمد في برنامج العمل والميزانية لجميع أنشطة المشروع التي ستتولاها الوكالات المنفذة ولجنة التخطيط والتعاون كل ربع سنة.

(ب) تتيح الحكومة الأموال المقابلة للحكومة الإقليمية من مواردها الخاصة أثناء فترة تنفيذ المشروع بما يصل مجموع قيمته إلى 000 590 1 دولار أمريكي باتباع الإجراءات المعتادة. وترصد الحكومة لهذا الغرض اعتمادات في ميزانيتها تعادل المبالغ المقابلة المحددة في برنامج العمل والميزانية لكل سنة من سنوات المشروع وإتاحة هذه المبالغ المعتمدة إلى الحكومة الإقليمية سنويا مقدما.

(ج) تحول الحكومة الإقليمية، من خلال إدارة التخطيط والتعاون، حصيلة القرض والمبالغ المقابلة المحددة في برنامج العمل والميزانية إلى الوكالات المنفذة ولجنة التخطيط والتعاون وفقا لبرنامج العمل والميزانية بغرض تمويل أنشطة المشروع التي ستتولى كلا منهما تنفيذها وذلك بتحويل هذه المبالغ من حساب المشروع إلى الحسابات الفرعية المنشأة لدى كل من الوكالات المنفذة ولجنة التخطيط والتعاون لهذا الغرض.

2 - **تزويد المشروع بالموظفين** – (أ) توفر الحكومة عدد كاف من الموظفين المؤهلين للمشروع يتفق عليه مع الصندوق من حين لآخر، على ألا يقتصر على موظفي الوكالات المنفذة الذين يعملون على مستوى المحافظة والقسم. ولا يبدأ تقديم المساعدة في إطار المشروع لأي من الوكالات المنفذة المعنية أو القسم المعني إلا بعد شغل الوظائف المتفق عليها في الوكالات المنفذة أو القسم بالموظفين المؤهلين.

(ب) يتم اختيار الموظفين القائمين الذين سيتفرغون للعمل في أنشطة المشروع وتعيين الموظفين الإضافيين المعينين بشكل مباشر وفقا لعملية اختيار و/أو تعيين شفافة ووفقا لجدول زمني متفق عليه. وتنشأ لجنة لاختيار الموظفين على مستوى المحافظة والقسم (تضم ممثلين عن الوكالات المنفذة ويرأسها مدير شؤون الموظفين والتنظيم). وتتضمن هذه العملية الإعلان عن الوظائف في محافظة أودومكساي وفي الوزارات المعنية كما تتضمن إعداد قائمة موجزة بالمرشحين وعقد المقابلات الشخصية معهم. ويكون الموظفون المختارون من ذوى المؤهلات والخبرة التي تتفق وشروط الوظيفة.

(ج) تكفل الحكومة أن يتم في إطار إصلاح جهاز الخدمة المدنية العمل باستمرار على تحسين قدرتها على رصد مبالغ كافية للحوافز والمكافآت والبدلات الميدانية للموظفين.

3 - **اهتمامات الجنسين** – تكفل الحكومة إيلاء الاهتمام الواجب لاعتبارات الجنسين في تنفيذ المشروع، سواء فيما يتعلق بالمستفيدين من المشروع أو بتعيين موظفيه. ولهذه الغاية تكفل الحكومة جملة أمور، منها:

(أ) تعيين نسبة 30% على الأقل من النساء في وظائف المرشدين؛

(ب) تشجيع النساء على التقدم لشغل وظائف المشروع وتعطى الأفضلية للنساء الحاصلات على مؤهلات متساوية في تعيين واختيار الموظفين بحيث لا تقل نسبة الموظفات في المشروع عن 25% بحلول السنة الثالثة من المشروع؛

(ج) تؤلف النساء نحو 50% من المشتركين في حلقات العمل السنوية عن التخطيط والتأثير على المستفيدين.

4 - **دعم التكاليف المتكررة** – ستقدم الحكومة موارد بشرية ومالية كافية لدعم التكاليف المتكررة لعمليات المشروع أثناء وبعد فترة تنفيذه.

5 - **التنسيق مع الأنشطة الإنمائية الأخرى** – (أ) ستنسق الحكومة بشكل فعال مع وكالات التنمية الأخرى في منطقة المشروع وعلى الصعيد الوطني (الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء) لضمان : (i) اتباع سياسات واحدة تجاه نفس القطاع أو النشاط، مثل منهجية الإرشاد، وحوافز الموظفين، ومساهمة المستفيدين باليد العاملة والمواد المحلية في تكاليف إنشاء مرافق الري وشبكات الإمداد بمياه الشرب وإقامة طرق الوصل القروية وتولي المسؤولية عن تشغيلها وصيانتها؛ (ii) الدقة في تحديد مراحل أنشطة المشروع الممولة من الوكالات المختلفة في نفس المحافظة أو القسم تجنبا للقيود المتعلقة بتوافر الموارد البشرية والمالية؛ (iii) استمرار سياسة خفض الفقر من خلال مشاركة السكان وتنمية الموارد البشرية والتنمية الريفية والتمويل والتخطيط اللامركزي للتنمية.

(ب) تقوم الحكومة والحكومة الإقليمية بدور مسبق ورائد في إدارة وتنسيق الأنشطة التي تمولها وكالات التنمية في منطقة المشروع، والاهتمام الخاص بالإشراف على تنفيذها وتنسيق واتخاذ الإجراءات العاجلة لإزالة أي عراقيل قد تظهر أمامها.

6 - **السياسات المتعلقة بالزراعة والموارد الطبيعية** – (أ) تكفل الحكومة ألا تتضمن السياسات التجارية فرص الأسعار والرقابة على التجارة في الإنتاج الزراعي والمنتجات الحرجية غير الخشبية.

(ب) تتبع الحكومة نهجا متدرجا في تحويل الزراعة المتنقلة إلى زراعة مستقرة مع مراعاة أهداف سياسات الحكومة في تحقيق هذا الاستقرار والإجراءات والوقت اللازمين للأخذ الناجح بسبل العيش البديلة للمزارعين المتأثرين بهذه السياسة. ويقوم برنامج تخصيص الأرض في المناطق الوسطى والمرتفعة في منطقة المشروع على أساس مدى توافر سبل العيش لهؤلاء المزارعين.

(ج) تكفل الحكومة إعطاء عنصر تطوير الري في المشروع أولوية كبرى لتنمية إنتاج الأرز المروي في الأراضي الإضافية التي أتاحتها شبكات الري في المناطق الوسطى والمرتفعة.

7 - **البنـــية الأساســـية** – (أ) تتولى الحكومة المسؤولية الكاملة عن أعمال الإصلاح الرئيسية في منشآت الري الرئيســـية التي يمولها المشروع في أعقاب الضرر الناجم عن الفيضانات، وتشغيل وصيانة طرق الوصل الريفية التي يمولها المشروع من اعتماد صيانة الطرق.

(ب) تضمن الحكومة تقديم شهادات استخدام الأرض إلي المستفيدين المحتملين من مرافق الري المقترحة مـــثل عملـــيات الإنشاء التي تقوم على أساس مشاركة المستفيدين في عمليات التخطيط والمسح والتصميم. وتصدر هذه الشهادات باسم الزوجة والزوج معا في حالة إعطائها للمتزوجين.

(ج) تضـــمن الحكومـــة اســـتمرار العمـــل بالتشريعات القائمة في توفير الأساس القانوني اللازم للسماح بمجموعـــات الانـــتفاع بالمـــياه، مـــثل مياه الري والشرب، بأن تتولى تشكيل نفسها والقيام بمهام تشغيل وصيانة البنية الأساسية المعنية.

8 - **مساندة اللامركزية** – تكفل الحكومة تقديم الدعم الضروري على مدى فترة تنفيذ المشروع إلي جميع أطراف المشروع عملا على تحقيق اللامركزية بشكل فعال وتلبية احتياجات فقراء الريف بكفاءة.

9- **الاهتمامات البيئية** – في إطار إتباع ممارسات بيئية سليمة وفقا لما ينص عليه البند 7.15 من *الشروط العامة*. تضمن الحكومة جملة أمور منها:

(أ) اتـــباع أطـــراف المشروع للممارسات السليمة في مكافحة الآفات في إطار المشروع، ولذلك تضمن الحكومـــة ألا تشـــتمل مبـــيدات الحشـــرات المستخدمة في إطار المشروع على أي مبيدات حشرية تحظرها مدونة السلوك الدولية لتوزيع واستعمال المبيدات الحشرية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المـــتحدة بـــتعديلاتها أو الواردة في الجدول 1 (بالغة الخطورة) أو الجدول 2 (شديدة الخطورة) في التصـــنيف الموصـــى به للمبيدات الحشرية بحسب خطورتها وأنواعها عن الفترة 1996 – 1997، وتعديلاتها الصادرة عن منظمة الصحة العالمية؛

(ب) فرض سياسات وتدابير فعالة لحماية موارد الغابات ومصايد الأسماك والسلالات المعرضة للمخاطر في منطقة المشروع؛

(ج) تستخدم جميع عمليات تطوير الري والإمداد بمياه الشرب أسلوب الانحدار أو الآبار السطحية واتخاذ الخطوات الضرورية لتجنب الآثار الضارة على منسوب المياه الجوفية؛

(د) تشـــمل جميع عمليات إصلاح الطرق القائمة أو تطوير الدروب عددا كافيا من المنشآت المقامة عبر قـــنوات الصـــرف علـــى أن يجري قبل تصميمها استعراض للأحوال الهيدروليجية أو مراعاة هذه الأحوال عند التصميم.

10 - **المراقـــبة وتقدير التأثير** – تدرج إدارة التخطيط والتعاون العناصر التالية في إجراءات المراقبة وتقدير تأثير المشروع:

(أ) نموذج مناسب لمراقبة التأثير، وبرامج لمراقبة التقدم المحرز في تحقيق نواتج المشروع وأهدافه؛

(ب) المؤشرات المحددة الرئيسية للأداء وقياس التأثير من حيث أهداف المشروع ونواتجه؛

(ج) توفر البيانات القروية التي تم جمعها أو التي سيجرى جمعها للتقدير الريفي القائم على المشاركة، الأساس الذي يقوم عليه قياس تأثير المشروع مقارنة بالنواتج المحددة في الإطار المنطقي؛

(د) عقد حلقات عمل سنوية لتقدير التأثير على المستفيدين وإجراء مشاورات سنوية بين المجتمعات المشاركة ومقدمي الخدمات على مستوى القسم والمحافظة؛

(هـ) قيام المستفيدين، بمساعدة من موظفي التنمية المجتمعية والقسم، بتحديث البيانات القروية للتقدير الريفي القائم على المشاركة ومن ثم المساعدة في تقدير تأثير المشروع (تقديرات التأثير القائمة على المشاركة) على مستوى القرية؛

(و) إجراء دراسات إضافية قصيرة، عند الضرورة، تركز على المشاركة بغرض التوصل إلى توصيات لاتخاذ إجراء فوري بشأنها؛

(ز) العناصر والإجراءات الأخرى التي يجوز إدراجها في كتيب تنفيذ المشروع.

11 - **الإعفاءات الضريبية** – بالإضافة إلى توفير الأموال المقابلة المنصوص عليها في البند 3.05 تعفي الحكومة استيراد وتوريد الإمداد بجميع المعدات والمركبات والدراجات النارية من الضرائب وإعفاء الاستشاريين الوطنيين والدوليين المدفوع أجرهم من القرض من ضريبة الدخل.

12 - **التأمين** – تكفل الحكومة التأمين الكافي على مركبات ومعدات المشروع الممولة من القرض أثناء فترة تنفيذ المشروع كلها. وتكفل الحكومة والحكومة الإقليمية التأمين الطبي على موظفي المشروع الرئيسيين وتأمينهم ضد الحوادث بما يتفق والممارسات المتبعة تجاه موظفي جهاز الخدمة الوطنية.

13 - **شروط نفاذ المفعول** – فيما يلي شروط محددة لنفاذ مفعول اتفاقية القرض:

(أ) تأكيد الحكومة الإقليمية لتعيين نائب مدير التخطيط في إدارة التخطيط والتعاون رئيسا لوحدة تنسيق المشروع؛

(ب) إنشاء وحدة تنسيق المشروع وتزويدها بالموظفين على النحو الواجب؛

(ج) إنشاء لجنة تنسيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المحافظة؛

(د) إنشاء وحدة التنسيق في كل قسم من أقسام منطقة المشروع وتزويدها بالموظفين على النحو الواجب؛

(هـ) إنشاء لجنة تنسيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القسم على النحو الواجب؛

(و) إقـــرار الصندوق للخطوط التوجيهية لتنفيذ المشروع في صيغة مشروع، وتقديم نسخة من الخطوط التوجيهية هذه إلى الصندوق بالشكل المعتمدة به أساسا؛

(ز) قيام الحكومة بفتح الحساب الخاص وحسابات المشروع على النحو الواجب؛

(ح) اعـــتماد لجـــنة تنســـيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القسم لبرنامج العمل والميزانية بالشكل الأساســـي المبيـــن في كتيب تنفيذ المشروع عن السنة الأولى من المشروع، وإدماج برنامج العمل والميزانية في برنامج الاستثمار العام على مستوى المحافظة والمستوى الوطني؛

(ط) تأكيد الحكومة للصندوق بأن الأموال المقابلة المنصوص عليها في برنامج عمل المشروع والميزانية عـــن السنة الأولى من المشروع سترصد في الميزانية الوطنية لتحويلها إلى الحكومة الإقليمية للسنة الأولى من المشروع؛

(ى) اتفـــاق الحكومة الإقليمية والصندوق كتابة بشأن القرى التي ستدرج في منطقة المشروع الأولية في محافظة أودومكساي؛

(ك) التوقـــيع علـــى الـــنحو الواجب على هذا الاتفاق واعتماد الحكومة للتوقيع عليه والمصادقة على كل الإجراءات الإدارية والحكومية اللازمة لسريانه؛

(ل) تقـــدم الحكومـــة للصندوق رأيا قانونيا مواتيا تصدره وزارة العدل أو أي جهة قانونية أخرى يقرها الصندوق بالشكل والمضمون الذين يقبلهما الصندوق.